وإذ يشير أيضا الى قراره ٦٩٣ (١٩٩١) المؤرخ ٢٠ أيار/مايو ١٩٩١، الذي أنشأ المجلس بموجبه بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور،

وإذ يرحب باتفاق نيويورك الموقع في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ من جانب حكومة السلفادور وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني[١٣٩]، الذي يوفر ضمانات وشروطا يتوخى التوصل على أساسها الى تسوية سلمية للنزاع المسلح، بما في ذلك، في جملة أمور، الأحكام المتعلقة باللجنة الوطنية لتوطيد السلم، بما يتيح إعادة إدماج أعضاء جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني، في إطار من الشرعية الكاملة، في حياة البلد المدنية والمؤسسية والسياسية،

وإذ يرحب أيضا بالتقرير الشفوي الذي قدمه الأمين العام أثناء المشاورات التي جرت في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١،

١ - يثني على الطرفين لما أبدياه من مرونة وجدية خلال سير المحادثات التي جرت مؤخرا في نيويورك؛

٢ - يهنئ الأمين العام وممثله الشخصي لأمريكا الوسطى على ما يبذلانه من جهود بارعة لا تكل، وهي جهود ذات أهمية حاسمة بالنسبة لعملية السلم،

٣ - يعرب عن تقديره للمساهمات المقدمة من حكومات مجموعة أصدقاء الأمين العام، أسبانيا وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك، التي تعزز عملية السلم في السلفادور؛

٤ - يحث كلا الطرفين في جولة التفاوض التالية، التي ستبدأ في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، على السير قدما بخطى مكثفة ومستمرة للتوصل في اقرب موعد ممكن الى وقف لإطلاق النار والى تسوية سلمية للنزاع المسلح وفقا للإطار الوارد في اتفاق نيويورك[١٣٩]؛

٥ - يؤكد من جديد مساندته الكاملة للإنجاز العاجل لعملية السلم في السلفادور ويعرب عن استعداده لمساندة تنفيذ التسوية؛

٦ - يحث كلا الطرفين على ممارسة ضبط النفس بأقصى قدر ممكن وبصفة مستمرة، لاسيما فيما يتعلق بالسكان المدنيين، من أجل تهيئة المناخ الأمثل لنجاح المرحلة الأخيرة من المفاوضات؛

٧ - يطلب الى كلا الطرفين مواصلة التعاون على الوجه الكامل مع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور.

اتخذ بالإجماع في الجلسة ٣٠١٠

مقرر

في الجلسة ٣٠١٦، المعقودة في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١، ناقش المجلس البند المعنون: "أمريكا الوسطى: الجهود من أجل السلم - تقرير الأمين العام (S/23171)"[٢٧].

القرار ٧١٩ (١٩٩١) المؤرخ ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١

إن مجلس الأمن،

93-41585

إذ يشير الى قراراته ٦٣٧ (١٩٨٩) المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ١٩٨٩، و ٦٤٤ (١٩٨٩) المؤرخ ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩، و ٦٧٥ (١٩٩٠) المؤرخ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠، و ٦٩١ (١٩٩١) المؤرخ ٦ أيار/مايو ١٩٩١، وكذلك الى البيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن نيابة عن المجلس في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩[١٣٨]،

١ - يوافق على تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١[١٤٠]؛

٢ - يقرر أن يمدد، تحت سلطته، ولاية فريق مراقبي الأمم المتحدة في أمريكا الوسطى، كما هي محددة في القرار ٦٤٤ (١٩٨٩)، لفترة أخرى مدتها خمسة أشهر وثلاثة وعشرون يوما، أي لغاية ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٢، واضعا في اعتباره تقرير الأمين العام والحاجة الى مواصلة رصد النفقات بدقة طوال هذه الفترة التي تتزايد فيها المطالب على موارد حفظ السلم؛

٣ - يطلب الى الأمين العام أن يبقي مجلس الأمن على علم تام بما يستجد من تطورات وأن يقدم تقريرا عن جميع جوانب عمليات الفريق قبل انقضاء مدة هذه الولاية الجديدة، وأن يقدم على وجه الخصوص تقريرا الى المجلس في غضون ثلاثة أشهر من تاريخ اتخاذ هذا القرار، آخذا في الاعتبار أية تطورات في المنطقة تشير الى ضرورة إعادة النظر في الحجم الحالي للفريق أو في مستقبله.

اتخذ بالإجماع في الجلسة ٣٠١٦

الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية[١٤١]

مقرر

في الجلسة ٢٩٨٤، المعقودة في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩١، ناقش المجلس البند المعنون "الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية: تقرير الأمين العام (S/22464)"[٧].

القرار ٦٩٠ (١٩٩١) المؤرخ ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩١

إن مجلس الأمن،

إذ يشير الى قراره ٦٢١ (١٩٨٨) المؤرخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ الذي طلب فيه الى الأمين العام، من بين أمور أخرى، أن يقدم اليه تقريرا عن إجراء استفتاء بشأن تقرير مصير شعب الصحراء الغربية، وعن الوسائل الواجب إعمالها بغية كفالة تنظيمه ومراقبته من قبل الأمم المتحدة بالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية،

وإذ يشير أيضا الى أنه في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٨٨ وافقت المملكة المغربية والجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب، من حيث المبدأ، على مقترحات الأمين العام للأمم المتحدة والرئيس الحالي لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في إطار مهمة مساعيهما الحميدة المشتركة،

وإذ يشير كذلك الى قراره ٦٥٨ (١٩٩٠) المؤرخ ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٠ الذي وافق